

تصور الترجمة الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية الجزائرية الراهنة

بن حمودة محبوب

لجامعة الجزائر

تمهيد:

قصد تنشيط التنمية في الجزائر، زاد الاهتمام في المدة الأخيرة بضرورة إعادة تقييم وتقويم التكوين الجامعي في كل المجالات ليساير الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري. وإذا رجعنا لوضع الترجمة الاقتصادية في الجزائر، نجد أنها تفقر لعدد من المقومات الأساسية الضرورية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أسلوب التكوين في الترجمة الاقتصادية بشكل عام وللمترجمين المتخصصين في المجال الاقتصادي بشكل خاص، وهذا قصد تطوير الترجمة بما يخدم البلاد. هذا يعني أن الترجمة الاقتصادية لا ترتبط فقط بمستوى السوق المحلي، بل يجب أن تهتم بولوج السوق الدولي وباستقبال المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

1- مدخل إلى التكوين:

إن الإنفاق في التعليم والتكوين هو إنفاق استثماري في تطوير القوى البشرية العاملة، فهما من الأدوات الهامة التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف المجتمع. فإذا كانت التنمية الاقتصادية تعتبر هدفا رئيسيا لكل مجتمع، فإن التكوين يبقى الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف.

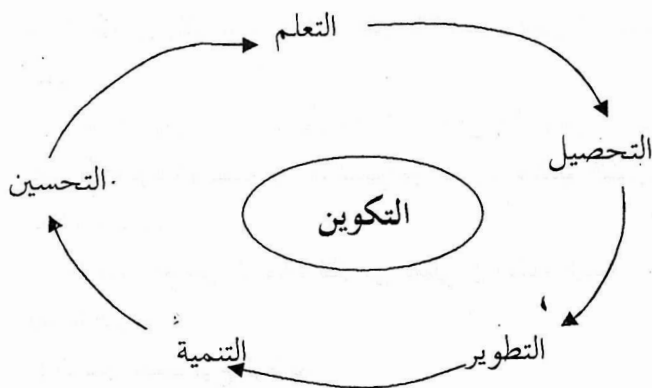
كان التكوين في القديم محصورا في شكل تعلم بسيط يتلقاه العامل حول العمل المكلف به، وقد استمرت هذه الطريقة في تلقين المعارف. لكن أصبح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أمرا آخر، خصوصا وأن المعارف أصبحت في تغير مستمر، فقد استفادت أوروبا من البرنامج الأمريكي للتكوين ضمن ما يعرف بمشروع مارشال 1947. ومع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، أصبح المستخدمون في عجز عن التأقلم مع الوضع، مما جعل التكوين ضرورة ملحة والشغل الشاغل لأرباب العمل من أجل مسايرة التقدم التكنولوجي السريع. يحمل التكوين اليوم مفهوما مغايرا للمفاهيم الكلاسيكية، بمعنى أن طبيعة العصر والظروف فرضت نفسها في التكوين الذي يشمل المجال الحقيقي لإعداد الفرد في عصر العلم والتكنولوجيات.

1.1- تعريف التكوين:

التكوين هو الوسيلة الفعالة التي يستخدمها المجتمع لتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية، بحيث تهدف بصورة أساسية إلى التطوير والتحسين المستمر في المهارات وقدرات الأفراد بالشكل الذي يضمن تضيق الفجوة بين قدرات ومهارات الأفراد وبين متطلبات الوظائف في المجتمع.

التكوين هو كل الأنشطة المقصودة والمنظمة من أجل تحسين المهارات اللازمة للتسيير، يسمح بالانتقال من مستوى إلى مستوى آخر في مجال معين بهدف الحصول على المعلومة والكفاءة الجديدة والمعارف والقدرات والوضعيات الخاصة بتسهيل تأقلم الأفراد مع المحيط المهني وفي نفس الوقت تحقيق أهداف نجاعة المؤسسة. فهو النشاط الذي يسمح بانتقال الأفكار والمبادئ والأحكام وأنظمة النشاطات الجديدة والذي ينتج عنه تحول أو تغيير جذري للهيكلة السيكولوجية والنفسية والثقافية للأفراد.

التكوين يتضمن مجموعة أنشطة هي التعلم، التحصيل، التطوير، التنمية، والتحسن. وذلك حسب الشكل الذي يبين علاقة أنشطة التكوين ببعضها:



شكل أنشطة التكوين

2.1

- تصنيفات التكوين:

على أي عون في المجتمع أن يحدد سياسته العامة في التكوين تبعاً لعدد من الخيارات المتاحة تبعاً لسوق العمل ودرجة توافر المهارات فيه. وتتعدد الاختيارات المتاحة لأنواع التكوين.

1) التكوين المرتبط بالعمل:

- التكوين للتوظيف: من أجل توجيه المتكون الجديد إلى عمله الجديد، وقد تؤثر المعلومات التي يتحصل عليها في الأيام الأولى من عمله على أدائه وتوجهاته النفسية لسنوات عديدة مقبلة؛
- التكوين أثناء العمل المرتبط بالكثير من الآلات التي تتميز بالتعقيد، الأمر الذي لا يكفي معه استعداد العامل أو خبرته الماضية، وإنما عليه أن يتلقى تدريباً مباشراً على الآلة نفسها ومن المشرف عليها؛

- التكوين بغرض تجديد المعرفة والمهارة في حالة وجود أساليب عمل وتكنولوجيا وأنظمة جديدة، تصبح من الضرورة تقديم التكوين المناسب لذلك؛

- التكوين بغرض الترقية والنقل في العمل من وظيفة فنية إلى وظيفة إدارية.

2) التكوين حسب نوع الوظائف:

- التكوين المهني والفني الذي يهتم بالمهارات اليدوية والميكانيكية في الأعمال الفنية والمهنية في أعمال الكهرباء، التجارة، الصيانة، التشغيل... الخ؛

-التكوين المتخصص الذي يتضمن معارف ومهارات على وظائف أعلى من الوظائف الفنية والمهنية، تشمل عادة أعمال مثل المحاسبية وهندسة الإنتاج؛

-التكوين الإداري الذي يتضمن المعارف والمهارات الإدارية والإشرافية اللازمة لانتقال المناصب الإدارية الدنيا والوسطى أو العليا.

(3) التكوين من حيث طبيعة المؤسسات:

-التكوين داخل المؤسسة سواء بمدرّبين من داخلها أو من خارجها، وبالتالي تصمم البرامج لتزويد العمال بالمعارف والمهارات اللازمة لأداء العمل، بالإضافة لمشاركة بعض العاملين القدامى ذوي الخبرة بهذه المهمة في التكوين؛

-التكوين خارج المؤسسة إما في معاهد خاصة أو الالتحاق بالجامعات.

1.3- أهمية التكوين:

أصبح التكوين ضرورة من أجل رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات والخدمات ورفع الأداء، فهو عنصر هام وفعال في تحسين أداء العنصر البشري.

تتمثل أهمية التكوين فيما يلي:

-رفع مستوى الأداء والكفاءة الإنتاجية لدى العاملين، سواء من الناحية الفنية أو السلوكية أو الإدارية وغيرها من العوامل التي تقتضيها ظروف العمل؛

-توفير وتدبير اليد العاملة المختصة لإعداد المهام المطلوبة بالمستوى المطلوب، وفي التخصص الذي تشترط فيه المواصفات الدقيقة للوظيفة؛

-إعداد الأفراد للقيام بنشاطات في مناصب ذات طبيعة ومواصفات محددة.

2- التكوين الجامعي والترجمة:

الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية بحثية وتنموية في المجتمع، تساهم في حل المشاكل المختلفة التي تواجه محيطها وكذلك في قوة وفعالية البرامج البيداغوجية للتكوين.

2. 1- الجامعة ورسالة العلم والتكوين:

لا يوجد تعريف قائم بذاته وعالمي للجامعة، إذ أن الجامعة مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة ومختلفة خاصة بالمجتمع الذي ينتمون إليه.

إن التكوين الجامعي في الترجمة من منظور الاقتصاد الكلي يصبح هدفه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يصبح وسيلة من الوسائل التي تستخدم من أجل الخروج والهروب من دائرة التخلف.

تسعى الجامعة إلى تحقيق الأهداف العامة والأساسية الكبرى التالية:

(1) التدريس الجامعي الذي يتمثل في:

-تزويد الطلبة الجامعيين بالمعارف الإنسانية والعلمية في حقل تخصص العلمي والمهني بأشكالها المختلفة؛ تنمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعليم التفكير واكتساب مهارات العلم وطرقه وعملياته؛
-اكتساب الطالب المهارات الأساسية في التخصص أو المهنة التي يلتحق بها؛ تنمية الاتجاهات الإيجابية والميول والاهتمامات ومنظومة القيم في المجتمع لدى الطالب؛
-تنمية التربية الطلابية الجامعية لدى الطالب (صقل الشخصية، تحمل المسؤولية والمحاورة الديمقراطية، المبادرة، التعلم الذاتي، القدرة على التفكير العلمي والوعي الجامعي...).

(2) البحث العلمي:

يتمثل بإجراء البحوث الأساسية (النظرية) والإجرائية والتطبيقية وتوظيفها وربطها بقضايا المجتمع وحل مشكلاته، وذلك من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ومراكز البحوث في الجامعة بالبحث العلمي.

3 -خدمة المجتمع وتنميته:

يتمثل في تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة والمشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية وكما يتعلق بتطوير المجتمع المحلي والوطني وجعله يوافق التقدم الذي يشهده العالم.

2.2- التكوين الجامعي في الترجمة:

إن اللغة هي وسيلة الاتصال الوحيدة بين الثقافات. فاصبح تعلم اللغات الأجنبية ضرورة حتمية سواء للبلدان المتقدمة أو النامية، فهي بالنسبة للبلدان

النامية نوافذ حضارية تطل منها على الثقافات الأخرى، وهي وسيلتها للحاق
بركب العصر واقتحام عالم الثورة التكنولوجية العلمية.

تعتبر عملية اكتساب المهارات والملكات في فنون الترجمة وتنميتها
وتطويرها عملية أساسية في زيادة الرخاء الاقتصادي للمجتمع، كما أن عالم
اليوم يؤكد أن درجة تنافسية المؤسسات تتحدد بمستوى مهارات وملكات
العناصر البشرية.

يلعب التكوين في اللغات الأجنبية دورا حيويا في المرحلة الانتقالية التي تمر
بها الجزائر إلى اقتصاد السوق، إذ لا بد من تكوين وإعداد أفراد في المؤسسات
والمصانع وخاصة فئة المسيرين في اللغات الأجنبية لأنهم بمثابة "العربة
الرئيسية التي تقود القطار"، ويخص هذا التكوين الطرق العصرية التي تتماشى
مع حداثة المرحلة.

المترجم لا يترجم للفهم بل للإفهام، فالمسألة بالنسبة إليه ليست اكتشاف
معنى يجهله بل اكتشاف وسيلة التعبير عن هذا المعنى في لغته الأم. فالأديب
يعبر عن فكره، والعالم عن علمه، أما المترجم فيعبر عن فكر سواء وعلم سواء.
وبهذا تكون غاية المترجم هو بقاء النص بمعناه بعد ترجمته، فيجب أن تنقل
الترجمة المعنى كل المعنى ولا شئ سوى معنى النص الأصلي.

من صعوبات الترجمة، أنه من الصعب إيجاد المقابل المناسب
للمصطلحات، لكن بإمكان تصور تدويل نسبي لاصطلاحات لأن معظمها ذو
أصل علمي. فقد أدى الإقبال الشديد على ترجمة المؤلفات في هذا العصر إلى
بعض التساهل، فالمفردات المستحدثة كثيرا ما تتميز بعدم الدقة فتعددت المفاهيم
لنفس المصطلح.

إن الاصطلاح هو التعارف على الشي أو الاتفاق عليه والاصطلاح الجيد يجب أن يكون له اصل في اللغة ويكون مألوف أو مشتق من لفظ مألوف، والعربية بسبب كثرة مرادفاتها يمكن أن تكون اصل لغوي جيد لأي اصطلاح. فيجب علينا أن ندرك أن اللغة لا تتغير بمثل سرعة تغير الاكتشافات العلمية.

2.2- التكوين الجامعي في الترجمة الاقتصادية:

إن خصوصيات علم الاقتصاد يتطلب إلمام المترجم بأساسيات علم الاقتصاد من اقتصاد كلي واقتصاد جزئي، فعلم الاقتصاد واسع باتجاهات كثيرة من نقود ومالية ومحاسبة وغيرها.

وللتوسع في الموضوع، نأخذ عينة ليس كهدف بقدر ماهي إسقاط عملي:
-السياسة النقدية تتضمن عدة مفاهيم على المترجم معرفتها وهي على الخصوص السوق المفتوحة والاحتياط القانوني وسياسة الخصم؛
-التفريق بين التنمية والنمو عند الترجمة، التفريق بين القيمة وفائض القيمة، التفريق بين التسويق والتوزيع، فلا يجب الخلط بين هذه المفاهيم؛

-كثيرا ما يتم الخلط بين عوائد الدخل، وهي الربح (عكسه الخسارة) والأجر والربح والفائدة، فكثرا ما يتم الخلط بين الربح والفائدة، وهذا أمر غير مقبول؛

-هناك خلط في الترجمة القانونية للعديد من المصطلحات الاقتصادية، لا يمكن حصرها في هذا المجال لكثرتها؛

-ضرورة معرفة المصطلحات والمفاهيم المالية والمصرفية، مثلا لابد من معرفة أن المصرف يستعمل تقنيات خاصة به مثل أيام القيمة

وأيام البنك، فيجب على المترجم معرفة دلالة هذه المصطلحات قبل الشروع في الترجمة؛
-إن الترجمة الاقتصادية تختلف بحسب مصدر اللغة المترجم منها وإليها، فمثلا النشرة العربية لصندوق النقد الدولي المسماة "التمويل والتنمية" تفكر إلى الدقة في النص خلافا للنص الأصلي "بالانجليزية" أو النص المترجم منها "بالفرنسية".

3- الترجمة والوضع الاقتصادي الجزائري الراهن ضمن المتغيرات الدولية:

منذ سنوات، يتعرض العالم إلى جملة من التغيرات والتطورات في جميع المجالات وميادين الحياة: في الميدان السياسي توجه العالم إلى أحادية القطب بعد سقوط النظام الشيوعي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم وبعد توحيد ألمانيا، وفي الميدان الاقتصادي، بطبيعة الحال التوجه الشديد لاقتصاديات العالم نحو ما يعرف بعصر العولمة وفق آلية السوق في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية الجارية، زاد الاهتمام في الجزائر بكل أوجه الانتقال لاقتصاد السوق، ولعل الاهتمام بالترجمة الاقتصادية هي أحد أوجه هذا الانتقال.

3.1- الترجمة في ظل العولمة:

إن العولمة في اللغة مأخوذة من التعولم، وفي الاصطلاح تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار اختلاف الأديان

والثقافات والجنسيات والأعراف. وهذا ما يجعل العديد يذهبون إلى أن العولمة تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية والأمريكية على العالم والمجتمعات النامية.

العولمة ظاهرة معقدة يختلف مفهومها باختلاف جوانبها المتعددة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، القانونية ...)، لهذا يمكن النظر للعولمة على أنها:

-مرحلة تاريخية عقت الحرب الباردة كحقبة تاريخية، تشكلت منذ بداية ما عُرف بسياسة الوفاق في الستينات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا؛

-مرادفا للهيمنة الأمريكية في إطار سياسة أحادية القطب تقودها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة واحدة؛

-باعتبارها ثورة تكنولوجية نتيجة التطور العلمي في السنوات الأخيرة، لتكون أوسع انتشارا في المجال الاتصالات ونقل الأخبار والمعلومات؛

-مجموعة ظواهر مترابطة متمثلة في تحرير الأسواق، الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصوصية، الاندماج المؤسسي، انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، الاستثمار الأجنبي المباشر...الخ.

-بفضل تنامي عمليات الترجمة من لغات العالم المتعددة، أصبحت العولمة تحمل في طياتها مجموعة من المظاهر تريد الوصول لأهداف منها:

- تحويل العالم إلى قرية كونية بفضل تيار المعلوماتية والتقدم التكنولوجي الفائق، بحيث أصبح الجميع على معرفة فورية بما يحدث

لديهم وما يحدث للآخرين، وبهذا يتم الوصول إلى سوق عالمي واحد دون حواجز أو قيود جمركية وإدارية؛

- الاجتياح الثقافي العالمي وتأثيراته السلبية على الدول الضعيفة التي بدأت تفقد تدريجيا خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، وهذا لتتمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة وإزالة كل أشكال التعصب والتميز العنصري من أجل وحدة إنسانية بعيدة عن التعصب والفوارق بين الأجناس؛

- وازدياد دور التشريع الدولي في حكم العلاقات بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضا ليصبح باكتمال ظاهرة العولمة الوحدة التشريعية والمرجع الأساسي عند الاختلاف.

إن عولمة الترجمة تفرضها المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح الجميع لا يمكنه أن ينكر وجود اللغة الإنجليزية كلغة رائدة على المستوى الدول من جهة، وضرورة تفتح اللغات على بعضها البعض وترقية اللغات الوطنية في المحافل الدولية من جهة أخرى..

3.2- التكوين في الترجمة الاقتصادية ومتطلبات الاقتصادي الجزائري:

قامت الجزائر بتدعيم الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ الاستقلال ببرنامج آخر بهدف تصحيح الاقتصاد، حيث شرعت بتنفيذ برامج التعديل الهيكلي بتطبيق سياسات اقتصادية صارمة. وهو ما أدى إلى ظهور عدد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي. فبدون إصلاح جيد للاقتصاد، لا يمكن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. فكان برنامج شامل للتصحيح الهيكلي يهدف لتحقيق جملة من الأهداف تنصب في مجملها على دفع التنمية الاقتصادية للأمام.

من السياسات الاقتصادية الجارية في الجزائر:

- تنمية المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة من خلال برامج
تفعيل المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم
برامج تشغيل الشباب؛

- المحاولة المتواصلة من عدة سنوات على تنشيط بورصة
الجزائر لما أثر لفي تنمية الاقتصاد الوطني؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بتهيئة البيئة الاستثمارية
الملائمة له من خلال إصدار عدة قوانين تحفيزية وحمائية للمستثمر
الأجنبي، وذلك بهدف إخراج الجزائر من الأزمة والتبعية لقطاع
المحروقات وأملا في نقل التكنولوجيا المتطورة الملائمة لبرامجها
التنموية وتنويع الصادرات غير النفطية؛

- توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

ففي عالم تسوده المنافسة الشديدة والصراعات بين الدول لغزو الأسواق
الدولية، أصبح من الضروري على المؤسسات أن تنتهج نشاطا تسويقيا
على نطاق عالمي، ولهذا لابد من ولوج الأسواق الدولية بالتعرف على فهم
التسويق الدولي ومبادئه وسياساته لاتخاذ القرارات الصائبة والاستفادة من
المترجمين لتسهيل المهام من المفاوضات وتجسيد العقود والمشاركة في
المعارض الدولية.

هناك تفاعل بين الاقتصاد والترجمة في مجالات عدة نلخص بعضها

فيما يلي:

- استفادة المؤسسة من المترجم في الاتصال بالمعاملين الاقتصاديين سواء داخل البلاد أو خارجه؛
- حاجة المستثمرين الأجانب للمترجمين ، وهو ما يفتح مناصب شغل جديدة للمترجمين الجدد؛
- في الشراكة الأورو جزائرية وأفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى للمترجمين المتخصصين؛
- أهمية مشاركة المترجم في كل الندوات الاقتصادية كوسيط اتصالي لا غنى عنه؛
- وفي نقل التكنولوجيا والخبرات الأجنبية، هناك حاجة ماسة للمترجمين.

-الخلاصة-

نرى أن أهمية إعادة النظر في التكوين في الترجمة الاقتصادية في خلال نقاط عدة، نلخص منها:

- الترجمة الاقتصادية، دون شك، هي أحد أسس تطور علم الاقتصاد، بما يمكن أن تقدمه لتسهيل البحث، خاصة وأن الاقتصادي أصبح أكثر من أي وقت مضى مرتبطا بالاقتصاد العالمي وتغيراته؛
- عدم تلاؤم برامج التكوين في الترجمة مع الواقع العملي وبقائها في حيز ضيق، أنقص من أداء المترجم لعمله بأسلوب فعال، وهو ما يتطلب تغيير وضع التكوين في الترجمة الاقتصادية وربطه بمبادئ علم الاقتصاد ومفاهيمه الأساسية الضرورية، وأن يتعرف المترجم الاقتصادي على خصوصيات علم الاقتصاد متشعب الجوانب من مالية وإدارة وتسويق ... واستيعاب المصطلحات الاقتصادية التي تختلف عن اللغة العادية؛

-تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الدولية من
عولمة وشراكة (خاصة مع الاتحاد الأوروبي) وتحضير الانضمام
للمنظمة العالمية للتجارة، يتطلب إعطاء أهمية للتكوين في الترجمة
الاقتصادية؛

-والحاجة لمترجمين اقتصاديين جزائريين أكفاء لهم دراية جيدة
بالاقتصاد نظراً لعدم الاستغناء عنهم سواء من قبل المؤسسات
الاقتصادية الأجنبية المستثمرة في الجزائر أو من قبل المؤسسات
الاقتصادية الجزائرية المتعاملة مع الأجانب (في الجزائر أو في
الخارج)، وهذا ما سيتيح مناصب شغل للعديد من المتخرجين
المترجمين الجزائريين.

المراجع المعتمدة:

- أحمد حسين الرفاعي، «مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية
واقتصادية»، ط. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- أحمد حلمي جمعة، حسين أحمد الخولي، عمر عبد الجواد & عبد الناصر
نور «أساسيات البحث العلمي في العلوم الاقتصادية المالية والإدارية»، ط. دار
صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- بديع محمود مبارك، كاظم غيدان الخرجي & سعدون رشيد عبد
اللطيف، «تقويم تجربة تدريس اللغات الأجنبية»، ط. مديرية مطبعة وزارة
التربية، بغداد، 1995.

- جورج موان MOUNIN Georges، «المسائل النظرية في الترجمة»، ترجمة لطيف زيتوني لكتاب بعنوان «Les problemes théoriques de la traduction» ط. دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

- جوزيف ميشال شريم، «منهجية الترجمة التطبيقية»، ط. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

- ADDA Jacques، «La mondialisation de l'économie»، ed. La Découverte (4^{ed.}), Paris, 2001.

- BERAUD Alain «Introduction à l'analyse macroéconomique»، ed. Economica (4^{ed.}), Paris, 1999.

- CEPII (le Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales), «L'économie mondiale 2003»، ed. La Découverte, Paris, 2002.

- LAROSE Robert, «Théories contemporaines de la traduction»، ed. Press de l'Université du Québec (2^{ed.}), Québec, 1989.

- MONJON Alain, «La mondialisation»، ed. Sedes, Condesur-Noireau (France), 1999.

- SEPOT Jean-Yves, «L'économie du monde»، ed. Nathan, Paris, 1997.